الدينُ والدولة:

ميدانٌ له فيه غيرُ كلمةٍ وغيرُ جولة..

أجال الفكرة فيه مرّة، فأعطى الوصف السليم لأسباب هذا الشرخ الحاصل بين الدين والدولة، فقال في سياسته الشرعيّة:

لمّا غَلَب على كثير من ولاة الأُمور إرادة المالِ والشرف، وصاروا بمعزلٍ عن حقيقة الإيمان في ولايتهم، رأى كثير من الناس[٣] أنّ الإمارة تُنافي الإيمان وكمال الدين.

ثمّ منهم مَن غلب الدين، وأعرض عمّا لا يتمّ الدين إلّا به من ذلك، ومنهم

---

(١) العقيدة للإمام أحمد بن حنبل: ٣٥.

(٢) (الحموية الكبرى) ـ العقود الدريّة: ٧٥، ٨١.

(٣) كانت العبارة مضطربة في الأصل، أصلحناها ليستقيم المعنى.

من رأى حاجته إلى ذلك، فأخذه معرضاً عن الدين لاعتقاده أنّه منافٍ لذلك[١]، وصار الدين عنده في محلّ الرحمة والذلّ، لا في محلّ العلوّ والعزّ.

وكذلك لمّا غلب على كثير من أهل الدين العجز عن تكميل الدين، والجزع لما قد يصيبهم في إقامته من البلاء، استضعف طريقتهم واستذهًا من رأى أنّهُ لا تتقوّم مصلحته ومصلحة غيره بها.

وهاتان السبيلان فاسدتان: سبيل من انتسب إلى الدين ولم يُكمله بما يحتاج إليه من السلطان والجهاد والمال.

وسبيل من أقبل على السلطان والمال والحرب ولم يقصد بذلك إقامة الدين.

هما سبيل المغضوب عليهم والضالّين، الأُولى للضالّين: النصارى، والثانية للمغضوب عليهم: اليهود.

وإنّما الصراط المستقيم، صراط الّذين أنعم الله عليهم، ومن سلك سبيلهم: أنّ قوام الدين بالكتاب الهادي والحديد الناصر. فعلى كلّ أحدٍ الاجتهادُ في اتّفاق القرآن والحديد لله تعالى[٢].

تشخيص موفّق، وإن كان مجملاً ينقصه شيء من التفصيل والتمثيل، إلّا أنّه أعطى جواباً صحيحاً لهذه الظاهرة، ظاهرة الفصل بين الدين والدولة.

غير أنّ هذه المقولة اليتيمة بقيت عجماء لا تنطق..

وبقي للسلطان الحديدُ وحده، يقبضه بكلتي يديه، حتّى غَلَبت قعقعتُهُ نبرات

---

(١) العبارة إلى هنا فيها من الاضطراب وضعف السبك ما لايخفى، ونرجو أن تكون واضحة المطلب.

(٢) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعيّة: ١٤١.

صبيان وشيوخ يُرتّلون القرآن عند الفجر وقُبيل الغروب في زوايا مخنوقة هنا وهناك !.

فأوسعُ سوحِ القرآن: أفنيةُ المساجد وزوايا تعليم الصبيان، وساعةٌ في إذاعة تتفضّلُ على المحزون ليستريح على نبرات من يهوى من القرّاء !!.

وإنّما تمسّك أصحابه بالأمس، وأنصاره من بعد، وحتّى يومنا هذا، بمقولته الأُخرى التي جاءت على نقيض الأُولى !.

كلمة قصيرة المبنىٰ، خطيرة المعنى، يقول فيها: (أنا رجل ملّة، لا رجل دولة)[1] !.

ليحقّق لذلك الشرخ اللاشرعي أتمّ معانيه، فللملّة رجالها، وللدولة رجالها، وضاع اتّفاق القرآن والحديد، وذهب أدراج الرياح !.

والذي زاد في تحقيق هذا المعنى أنّ سيرته كلّها قد جاءت وفاقاً لمقولته الأخيرة، فهو لا يرى مخالفة السلطان والخروج عليه إلّا شرّاً لا خير فيه، مهما كان السلطان متمادياً في الظلم والفجور، بلى، وإن كان ذلك السلطان يزيد بن معاوية، وكان الناهض بوجهه والرادّ عليه سيّد شباب أهل الجنّة الحسين بن عليّ وابن فاطمة الزهراء البتول ﷺ ![2].

موقفٌ داحضٌ محجوج بقوله الأوّل، بعد أن كان محجوجاً بالكتاب الحكيم الذي ما أُنزل إلّا ليحكم فيكون دستوراً للحياة ومنهاجاً، ومحجوجاً بسيرة المصطفىٰ ﷺ الذي ما كان إلّا رجل دين ودولة، ومحجوجاً بإجماع الصحابة علىٰ

---

(١) الحسنة والسيئة «ابن تيميّة»: ٣، بتحقيق محمّد جميل أحمد غازي.

(٢) منهاج السُنّة «ابن تيميّة» ٢: ٢٤١.

أن يقدّموا عليهم رجلاً واحداً هو رجل الدين والدولة معاً.

ومع هذا فهو المنتخب في منهاجه كما سيأتي في غير موضع.